Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/12
11 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN



مجلس الأمن

بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٧٤٩ التي عقدها مجلس الأمن في ١١ آذار/مارس ١٩٩٧ بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في الرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، وكذلك في مرفقها، فيما يتعلق بالحادث الذي وقع يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ والذي تعرضت فيه مجموعة من المدنيين كانت تحاول زيارة مقبرة في موستار الغربية بحضور قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة لهجوم عنيف، أدى إلى مقتل شخص واحد وجرح آخرين، (S/1997/201).

"ويحيط مجلس الأمن علما بأن المشاركين في الاجتماع المعقود يوم ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧ والمشار اليه في الرسالة الموجهة من الأمين العام قد وافقوا، في جملة أمور، على مطالبة قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة بإجراء تحقيق في الحادث، وقبول وتأييد ذلك التقرير بالكامل، واستخلاص ما يلزم من نتائج فيما يتعلق بإلقاء القبض على من تثبت مسؤوليتهم عن التحريض على أعمال العنف أو المشاركة فيها ومحاكمتهم وطردهم من وظائفهم.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده التام للنتائج التي استخلصها مكتب الممثل السامي من تقرير قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة والتي أيدتها قوة الشرطة الدولية وقائد قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك وأعضاء فريق الاتصال.

"ويدين مجلس الأمن بشدة اشتراك أفراد شرطة موستار الغربية في الهجوم العنيف الذي وقع يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ وفق ما أشير إليه في تقرير قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة المرفق بالرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ والموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/204).

"كما يدين مجلس الأمن تقاعس الشرطة المحلية عن توفير الحماية للمدنيين الذين تعرضوا للهجمات الإثنية من الجانبين التي وقعت في جميع أنحاء موستار سواء قبل الحادث الذي وقع يوم

١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ أو بعده، ويشدد على الأهمية التي يعلقها على منع وقوع حوادث من هذا القبيل في المستقبل.

"ويحيط مجلس الأمن علما بما أعلن عن إيقاف بعض أفراد الشرطة الذين حدد هوياتهم تقرير قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة عن العمل، ولكن لا يزال يساوره عميق القلق لتقاعس السلطات المسؤولة حتى تاريخه عن اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ النتائج المستخلصة من ذلك التقرير. وهو يدين بشدة المحاولات التي تبذلها تلك السلطات لفرض شروط لإلقاء القبض على ضباط الشرطة الذين ذكر تقرير قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة بالتحديد أنهم أطلقوا النار على مجموعة المدنيين، ولمحاكمتهم.

"ويطالب مجلس الأمن بأن تقوم السلطات المسؤولة، لا سيما في موستار الغربية، على الفور بتنفيذ النتائج المستخلصة من تقرير قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وبأن تقوم على وجه الخصوص بإيقاف أفراد الشرطة المعنيين عن العمل وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم دون مزيد من التأخير. كما يطلب من السلطات المسؤولة التحقيق مع جميع أفراد الشرطة الذين كان لهم ضلع في الحادث.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبقيه على علم بتطورات الحالة. وسيبقي المجلس هذا الموضوع قيد نظره الفعلي".
